

الشارع العربي ينتفض لإسقاط الأنظمة أم لإصلاحها

غياب الجاهزية السياسية يحول إسقاط الأنظمة من انتصار إلى انكسار



اتخذت التحركات الاحتجاجية في لبنان منحى تصاعدياً منذ الخميس مع ازدياد أعداد المظاهرين تبعاً، في تحرك شمل البلد وأغلق مؤسساته كافة. ويحمل المظاهرون على الطبقة السياسية لسوء إدارتها شؤون البلاد وفسادها وعجزها عن إيجاد حلول لمشاكل متفاقمة منذ عقود. وتتشابه احتجاجات لبنان مع احتجاجات أخرى عرفتها المنطقة مثل العراق ومصر والسودان والجزائر وتونس، غير أن صعوبات الرحلة الانتقالية التي شهدتها دول نجحت فعلاً في الإطاحة بأنظمتها طرح تساؤلاً بين أي الفكرتين الأجدى والتي تستجيب وتتلاءم مع تطلعات الشارع العربي: إسقاط النظام أم الاكتفاء بتعديل ثغراته وإصلاحه.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

كشفت احتجاجات لبنان على أداء الطبقة السياسية الحاكمة عن واحدة من المشكلات التي لم يلفت إليها كثيرون، وتعلّق بالحيرة بين فكرتي إسقاط النظام وإصلاحه. فقد توّصل قطاع كبير من المظاهرين إلى وجود صعوبة في الحالتين، فالسقوط قد يترتب عليه انفلات يصعب تطويقه، والإصلاح غير متوقع أن يكون دقيقاً وعميقاً ومجدياً على أيدي من جرى اختبارهم، وفشلوا في الحصول على الحد السياسي الأدنى للنجاح.

السقوط قد يترتب عليه انفلات يصعب تطويقه، والإصلاح غير متوقع أن يكون دقيقاً وعميقاً ومجدياً على أيدي من جرى اختبارهم

تحيل المفارقة اللبنانية إلى أخرى عربية أشد جساماً، وتخصّ الطريق الثالث، أي الهدم ثم إعادة البناء، أو ما أسمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية بـ"الفوضى الخلاقة" عام 2005، ويتبنى هذا الخيار صراحة تيار ماركسي يعرف بـ"الاشتراكيين الثوريين"، وضمنياً التيار الإسلامي باطيفاه المختلفة، وهو إذا لم يتكّن من القبض على زمام السلطة، فعليه ممارسة هدمها بما يمكنه من الحصول على جزء من الكعكة في حالة تعميم الفوضى. تميل فئة كبيرة من الشباب نحو إسقاط الأنظمة الفاسدة بالمظاهرات في المنطقة العربية، وترأها خطوة للتقدم وتحقيق

الغايات. وتمت تجربة هذه المسألة في كل من مصر وسوريا وليبيا واليمن وتونس، وثبت أن السقوط ليس حلاً في حد ذاته، باستثناء تونس وتلك لها خصوصية من الصعوبة القياس عليها. وأثبتت النتائج التي وصلت إليها الدول التي شهدت انتفاضات وموجات ثورية متعدّدة أن السقوط قد يتحوّل إلى فخ يصعب الخروج منه، إذا لم تتوافر قوى وأحزاب ناضجة تستطيع التعامل مع ما تفرزه حالة السقوط.

تبنّى السودانيون الفكرة، وتبعهم الجزائريون بدرجة أقل، ولم يجدوا بداً من إسقاط الطبقة الحاكمة بكل ما تحمله من روافد سياسية وأمنية واقتصادية، نجح السودانيون في تقنين ثورتهم، وتمكنوا من عزل الرئيس عمر حسن البشير بطريقة ناعمة إلى حد كبير، ولا يزال الجزائريون حيارى في الطريق الذي يسلكونه بعد إجبار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على التخلي عن السلطة.

سيناريو السقوط

خلف تطبيق سيناريو السقوط نماذج مختلفة، لكن جميعها تؤكد أن اللجوء إليه يجب ألا يصبح هدفاً من دون أن تكون هناك استعدادات جيدة للتعاطي

مع يؤدي إليه من انعكاسات، تؤكد في معظمها ضرورة أن تكون نمة جاهزية سياسية ليكون مفيداً. القوى المستعدة، ففي الدول التي كان التيار الإسلامي فيها قوياً حصد الثمار وحده، في مصر مثلاً، لكن المعادلة اختلفت لاحقاً عندما استعادت المؤسسة العسكرية لياقتها السياسية، وصوّبت المسار الإخواني المرفوض من قبل غالبية المصريين.

ضبط السودانيون مؤشّريهم على ما حصل في مصر، ولم يسعوا للحركة الإسلامية التي ثاروا عليها بإعادة التوضيح، وتمكنوا من تحييد المؤسسة العسكرية نسبياً بطريقة لا تؤذي إلى وقوع البلاد في حرجها تماماً أو حرج الإخوان مرة أخرى، وساعدتهم العافية السياسية في تحاشي النتائج القاتمة للسقوط المفاجئ للنظام، والتوصل إلى صيغة وسط، أنتجت نمطاً هجيناً للسلطة الانتقالية يجمع بين جزء من ميراث الماضي، ممثلاً في دور الجيش، وحدادة الجيل الحالي، وعبرت عنه قوى الحرية والتغيير.

يفتقر اللبنانيون إلى الحيوية التي تنطوي عليها الرؤية السودانية، لأن أحزابهم لم تعرف طوال تاريخها سوى

الطائفية المقيتة، التي ظهرت نواة جدية تتجه نحو زيادة رقعة لفظها، وهو ما شرع السودانيون في تطبيقه، ويبدلون جهوداً مضمّنة لعدم عودتها من خلال الحركات المسلحة التي دخلت مشروعاً تفاوضياً واعداء، تشير ملامحه إلى عدم استبعاد الحد من الإثنية والطائفية والمناطقية مستقبلاً، طالما جرى التمسك برفض المحاصصة.

لذلك لم يعول خطاب المظاهرين الحدائي في لبنان على سقوط الطبقة الحاكمة للخروج من المازق، ودخلوا حلقة مئيرة، لا هي تؤيد السقوط ولا ترفضه، لأن جميع البدائل المتوافرة تخشى من العاقبتين، فالميزة التي حملتها الاحتجاجات أنها مكنت العالم الطائفية، ولا أحد يقول أن الآلاف الذين خرجوا في ببيروت وغيرها من مدن الشمال والجنوب تميل إلى حزب بعينه، ولا توجد قيادة معروفة أن لها انتماءات لفريق سياسي محدد، فالك في الهيم الطائفي سواء.

منحت المظاهرات زخماً، عبّر عن المخاطر التي سلكها لبنان، وأصبح شعبيه عاجزاً عن تأييد سقوط الرؤساء الثلاثة (الجمهورية والحكومة والبرلمان) أم بقائهم. وهي الأزمة التي يواجهها مواطنو كل دولة يريدون تغيير حكومتهم

الذين فطنوا إليها، وبالغوا أحياناً في البطش بدلاً من اللين ولم يتبنوا خططا محددة للإصلاح الشامل. وفي الوقت الذي انتظر فيه اللبنانيون تقديم سعد الحريري رئيس الحكومة استقالته، امتنع عن مجرد التلويح بها، وقام بصلافة حسن نصرالله، زعيم حزب الله، بدعم على فتور حماس المظاهرين والعودة إلى منازلهم واستئناف جدول الأعمال التقليدي.

إشارات للمستقبل

قد ينصرف اللبنانيون إلى بيوتهم وتنفض تظاهراتهم، غير أن ما حملته من إشارات ومضامين سوف تكون كبيرة في المستقبل، ولجهة من يفكرون في إسقاط الحكام عليهم تهينة البيئة لتقبل نظام بلا محاصصة طائفية أو بقليل منها، وعليهم ترتيب أولوياتهم وإعداد مشروع سياسي متكامل ودرجة عالية من الجاهزية تسد أي فراغ محتمل. ولجهة من يريدون البقاء في السلطة الاستعداد لأيام صعبة، قد تتغير فيها قواعد اللعبة، لأن الحراك الذي حدث في كل من العراق ثم لبنان، يُنذر بعواقب وخيمة ويجعل استمرار الأوضاع على ما هي عليه مساوياً للوفان.

لبنان.. اسم آخر يضاف إلى قائمة التغيير العربي

بدأت فكرة الإصلاح السياسي تختبر وتحتل مساحة من النقاش العام في دولة مثل مصر، كبديل عن السقوط وما ينجم عنه من تداعيات غامضة، أو مواصلة النظام الحالي بنفس الوتيرة من الأداء العام الذي لم يعد مقنعاً لشريحة واسعة من المصريين.

تحوّلت فكرة الإصلاح من الداخل إلى أزمة، لأن من اعتادوا السيطرة من التحركات العالمية التي تسلك طريقاً شعوبياً غير منظم بالصورة الكافية. ويضع التعويل على فكرة الإصلاح أصحابه في أزمة هيكلية، أو بين قوسين، أحدهما إيجابي، طالما اتخذ القائمون عليه خطوات حقيقية وبعيدة عن التحاليل المعروفة الذي تلجا إليه بعض الحكومات للقفز فوق أشواك سياسية تراكمت أمامها، والآخر سلبي، يحصل من ترديد أو تبني أفكار إصلاحية في الخطاب المعلن على مشروعية نسبية ومزيد من الوقت للقطاعات النفاس، دون أن يقدم شيئاً ملموساً، ويقبل الرهان على دفع الحكومات للإصلاح، بدلاً من السقوط.

كان المفكر المصري الراحل محمد السيد سعيد، من الذين راودهم الأمل في إمكانية إصلاح نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، قبل عزله بموجب ثورة يناير 2011 بنحو عشر سنوات، ووافق الرجل على الانخراط في صفوف الحزب الوطني الحاكم وقتها، على أمل الإصلاح من الداخل، ضمن سياق عام تم الترويج له وكان يميل تجاه تعظيم فكرة الإصلاح السياسي تدريجياً، وبعد أن أعيته (سعيد) المعارضة المستمرة عن إجبار النظام وقتها على إدخال تعديلات جوهرية في المجال الديمقراطي والحريات وحقوق الإنسان.

خرج الدكتور سعيد من تجربته سريعاً، ولم تستمر سوى ستة أشهر، بنتيجة تؤكد أنه لا أمل في الإصلاح من الخارج أو الداخل، وواصل مشروعه الفكري، لكن لم يفقد الأمل في سقوط نظام مبارك، لأن المجموعة التي التفت حول الحزب الحاكم، بمسلمات تدعو إلى التفاوض بالمستقبل، بدت متحركة للحل والعقد في جميع الأمور، حتى فقدت دورها، ونهب توجهها الإعلامي، وبقيت فكرة التغيير الحقيقي خاملة حتى الآن. وتحوّل السقوط والإصلاح إلى معضلة، تضاف إلى الأزمة الخيالية الخاصة بالجوء إلى الهدم ثم التفكير في البناء.

والطوائف من خلفها فهي جيوش تقليدية مصيرها أن تهزم، قارئنا ذلك بما حدث في تونس، وهي المستجد الثاني الذي ساهم في إحداث التغيير.

انتفاضة تونس الأولى، أزلت العنقبات التقليدية ومهدت الطريق أمام ثورة ثانية، ثورة لن يعود العالم من بعدها كما كان عليه.

التونسيون أتيبتوا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي أوصلت الأستاذ قيس سعيد إلى الرئاسة، أن الشعب سيد مصيره، وأنه لم يعد محتاجاً إلى وساطات، لقد سيطر على المعلومات وانتقالها، وبمقدوره أن يتجاوز الأحزاب، ووسائل الإعلام التقليدية ليتواصل ويقرر مصيره بنفسه.

لنتساءل، ما هو موقع الأحزاب والزعامات السياسية بما حدث في تونس ويحدث في لبنان اليوم؟ اختفت الأحزاب وغابت، بيسارها ويمينها ووسطها، ولم يعد للزعامات والطوائف من سطوة.

التونسيون قالوا لهم "ديجاج"، واللبنانيون يقولون لهم "أرحلوا".

لبنان يكتب نهاية عصر الزعامات والطوائف

وأبقت عناصر حماية. واستقبل المظاهرون ذلك بالتصفيق والنحية. وأمام هذا المشهد ذرف بعض الجنود الدموع تارثاً.

ماذا يحدث في لبنان؟ الذين عاصروا أحداث الحرب الأهلية اللبنانية، بين عامي 1975 و1990، التي أسفرت عن مقتل أكثر من 120 ألف شخص ونزوح ما يقارب مليون شخص، سيلتبس عليهم الأمر.

هل هؤلاء هم نفس اللبنانيين الذين اقتتلوا في الأوس بخراسة؟ اليوم، لا توجد بأيديهم أسلحة ولا يحيطون وسطهم بالنخائر، أو يرتدون ثياباً مبرقعة.. إنهم فتيات وشبان باهين زينة، تفوح منهم روائح العطور، حريصون على نظافة ما حولهم ويحسبون انتقاء شعاراتهم.

وفي بلد تتقاسم فيه الطوائف المناصب، والمحسوبيات فيه هي معيار الحصول على وظيفة، والوراثة السياسية أمر شائع فيه، بدأ الحراك جامعاً لا يستغني منطقة أو طائفة. من اقتتل في لبنان بين عامي 1975 و1990 هم الأحزاب والطوائف، ومن خرج اليوم إلى الشارع هو الشعب

لمطالبهم، داعياً المسؤولين إلى النظر بإيجابية تجاه مطالب الشعب الذي يعاني من أعباء التدهور في الأوضاع الاقتصادية والمالية بالبلاد.

ولم تتردد الرابطة المارونية في اتخاذ موقف مشابه، أعلنت فيه تأييدها للاحتجاجات الشعبية، وتعاطفها مع أهدافها. ويعتبر رئيس الرابطة أعلى سلطة مارونية في لبنان، بعد رئيس الجمهورية.

صوت الانتفاضة وصل إلى مسامع الجميع، ويجب أخذه بما يستحق من جدية، هذا ما قالته الرابطة في بيان طالبت فيه الدولة بحاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة. واعتبرت أن استمرار المظاهر حتى تحقيق المطالب، هو أمر مشروع إنسانياً ووطنياً ودستورياً.

مطالب الحكومة بضرورة إخلاء الطرقات لم تنفذ، وردد المظاهرون الذين افترشوا الأرض النشيد الوطني، لتضاعف أعدادهم تدريجياً، رغم تساقط المطر، رافعين شعار "ثورة" "ثورة"، "سلمية سلمية"، وقدموا الورد للجيش موجهين التحية له. وبعد ساعات، انسحبت وحدات الجيش،

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لليوم الثامن على التوالي يشهد لبنان انتفاضة أشعلتها زيادة في الضرائب قد أقرتها ميزانية 2020، ليرتفع سقف المطالب وتتحول إلى دعوات لإسقاط الحكومة والمطالبة بوضع حد للفساد واسترجاع الأموال المنهوبة.

"سلمية سلمية" هو الهدف الذي رده المحتجون الأربعاء، رداً على محاولات من الجيش لفتح الطرقات المغلقة. الجيش اللبناني أعلن انحيازه إلى الشعب ووقوفه إلى جانب المحتجين، داعماً مطالبهم التي وصفها بـ"المحقة"، ومؤكداً التزامه بحماية حرية التعبير والتظاهر السلمي، وأن الجنود منتشرون على الأراضي اللبنانية كافة لمواكبة التحرك السلمي وحماية المحتجين. مفتي الجمهورية اللبنانية، عبداللطيف دريان، أعلن هو الآخر تأييد دار الإفتاء للمحتجين واحسانها